

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية

الموقرين

إلى السادة المساهمين
شركة صناعة البلاستيك العربية
(شركة مساهمة سعودية)
جدة - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة صناعة البلاستيك العربية (شركة مساهمة سعودية) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر وقائمة التغير في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية من (١) إلى (٢٩)، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والتفسيرات الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

أمور أخرى متعلقة بأرقام المقارنة

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م من قبل مراجع آخر والذي أبدى رأياً غير معدل على تلك القوائم المالية في تقريره بتاريخ ٢٦ رمضان ١٤٤٣هـ الموافق ٢٧ أبريل ٢٠٢٢م. كما تم إصدار قوائم مالية (معدلة) برأى غير معدل على تلك القوائم المالية (المعدلة) في تقريره بتاريخ ١٨ شوال ١٤٤٣هـ الموافق ١٩ مايو ٢٠٢٢م (إيضاح ٢٨).

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية إلى السادة المساهمين في (تتمة)
شركة صناعة البلاستيك العربية (تتمة)
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الإعتراف بالإيراد	أمر مراجعة رئيسي
قامت الشركة بالإعتراف بإيراد من العمليات بمبلغ ١٥٤,٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ١١٦,٧ مليون ريال سعودي).	تتضمن إجراءات المراجعة لتقييم الإعتراف بالإيراد على ما يلي: • تقييم سياسة الشركة في الإعتراف بالإيراد طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء". • إختبار عينة من المبيعات ومطابقتها مع فواتير المبيعات، أو امر البيع وغيرها من المستندات ذات الصلة. بالإضافة لذلك فيما يتعلق بالعينات التي تم اختيارها، تحققنا من أن الإيرادات قد تم الاعتراف بها عند التسليم وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥). • إختبار عينة من الإيرادات التي تمت قبل وبعد نهاية السنة ومطابقة الفترة التي يتم فيها الإعتراف بالإيراد مع مستندات أطراف خارجية مثل فاتورة النقل وتأكيد العميل على إستلام البضاعة. • تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة.
تعترف الشركة بالإيرادات وقت تحويل السيطرة على البضائع إلى العميل، بشكل عام عند تسليم البضائع.	تعتبر الإيرادات من أمور المراجعة الرئيسية حيث يتطلب من الإدارة إثبات حقيقة أن السيطرة على البضائع قد تم نقلها في وقت التسليم وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء".
راجع إيضاح رقم ٣ للسياسة المحاسبية.	

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٢م

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٢م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في تقريرها السنوي. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٢م متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَة بشكل جوهري بأي صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية اعداد واصدار التقرير المالي في الشركة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية إلى السادة المساهمين في (تتمة) شركة صناعة البلاستيك العربية (تتمة) (شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية للشركة ككل خالية من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية للشركة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس التقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال المراجعة. كما إننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية للشركة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها والتي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرية، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية للشركة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية للشركة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية للشركة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة مناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن الشركة، لإبداء رأي حول القوائم المالية للشركة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة الشركة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظّل وحدثنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

كما إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمور، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن / الدكتور محمد العمري وشركاه

ماهر طه الخطيب
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٥١٤
٣٨/٤



التاريخ: ١٤٤٤/٠٩/٠٦ هـ
الموافق: ٢٠٢٣/٠٣/٢٨ م